

# الفهرست

## المقدمة

الفقرة ١ - ١٦ ، الصفحة ٧ - ١٩

علم أصول الفقه يبين مناهج الاستنباط وقواعده - تعريفه باعتباره مركباً  
إضافياً - تعريفه باعتباره اسماً ولقباً لعلم مخصوص - الغرض من دراسته - مدى  
الحاجة إليه في الوقت الحاضر - نشأته - مسالك العلماء في دراسته - منهج البحث

## الباب الأول

### مباحث الحكم

الفقرة ١٧ - ١٤٠ ، الصفحة ٢٣ - ٤٤

### الفصل الأول

#### الحكم وأقسامه

الفقرة ١٧ - ٦٠ ، الصفحة ٢٣ - ٦٨

### المبحث الأول

#### التعريف بالحكم وأقسامه الأصلية

الصفحة ٢٣ - ٢٥

تعريف الحكم عند الأصوليين - أقسام الحكم الشرعي - الحكم التكليفي  
والحكم الوضعي - تعريف كل منهما والفرق بينهما - أمثلة على القسمين

### المبحث الثاني

#### اقسام الحكم التكليفي

الصفحة ٢٩ - ٣٠

### المطلب الأول

#### الواجب

الصفحة ٣١ - ٣٧

تعريف الواجب - أقسامه - الواجب بالنظر إلى وقت أدائه - الواجب بالنظر إلى تقديره وعدم تقديره - الواجب بالنظر إلى تعيين المطلوب وعدم تعيينه - الواجب بالنظر إلى المطالب به : الواجب العيني والواجب الكفائي .

### المطلب الثاني

#### المندوب

الصفحة ٣٨ - ٤٠

تعريفه - صيغ المندوب - أسماؤه - المندوب مقدمة الواجب - المندوب لازم باعتبار الكل وغير لازم باعتبار الجزء

### المطلب الثالث

#### الحرام أو المحرم

صفحة ٤١ - ٤٤

تعريفه - صيغته - أقسامه - المحرم لذاته - المحرم لغيره

### المطلب الرابع

#### المكروه

صفحة ٤٥ - ٤٦

تعريفه - صيغته - معناه عند الجمهور وعند الحنفية

### المطلب الخامس

#### المباح

صفحة ٤٧ - ٤٩

تعريفه - طرق التعرف عليه - الإباحة تتجه إلى الجزئيات لا إلى الكليات

### المطلب السادس

العزيمة والرخصة صفحة ٥٠ - ٥٤

تعريف العزيمة والرخصة - أنواع الرخص - حكم الرخصة - رخصة الترفيه

ورخصة الإسقاط .

### المبحث الثالث

اقسام الحكم الوضعي

الصفحة ٥٥ - ٦٨

المطلب الأول

السبب

الصفحة ٥٥ - ٥٨

تعريفه - أقسامه - ربط الأسباب بالمسيبات - السبب والعلة

المطلب الثاني

الشرط

الصفحة ٥٩ - ٦٢

تعريفه - الشرط والركن - الشرط والسبب - أقسام الشرط - الشرط للسبب -  
الشرط للمسبب - الشرط الشرعي والشرط الجعلي - تعليق العقود على الشروط -  
اقتران الشروط بالعقود .

المطلب الثالث

المانع

الصفحة ٦٣ - ٦٤

تعريفه - أقسامه - مانع الحكم - مانع السبب - لا يجوز إيجاد المانع للتهرب من  
الأحكام الشرعية .

المطلب الرابع

الصحة والبطلان

الصفحة ٦٥ - ٦٨

معنى الصحة والبطلان - الصحة والبطلان من أقسام الحكم الوضعي -

البطلان والفساد والفرق بينهما .

## الفصل الثاني

### الحاكم

الفقرة ٦١ - ٦٧ ، الصفحة ٦٩ - ٧٣

المقصود بالحاكم - الحاكم هو الله تعالى - وسيلة التعرف على أحكام الله - مسألة التحسين والتقبيح وأقوال العلماء فيها - القول المختار من أقوالهم - ما يترتب على اختلافهم .

## الفصل الثالث

### المحكوم فيه

الفقرة ٦٨ - ٧٦ ، الصفحة ٧٤ - ٨٦

تعريفه - أمثلة عليه - تقسيم الفصل إلى بحثين

### المبحث الأول

#### شروط المحكوم فيه

الصفحة ٧٦ - ٨١

أولاً : أن يكون الفعل معلوماً للمكلف - المقصود بالعلم - العلم في دار الإسلام - لا يصح الدفع بالجهل بالأحكام في دار الإسلام - العلم في دار الحرب .  
ثانياً : أن يكون الفعل مقدوراً عليه - لا تكليف بالمستحيل - لا تكليف بما لا يدخل تحت إرادة الإنسان - الميول القلبية ومدى صحة التكليف بها - الشاق من الأعمال - أنواع الأعمال الشاقة - ما يجري التكليف به من هذه الأعمال وما لا يجري به التكليف .

### المبحث الثاني

المحكوم فيه من ناحية الجهة التي يضاف إليها

الصفحة ٨٢ - ٨٦

المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في أفعال المكلفين - حق الله - معنى هذا الحق -  
أنواعه - حق العبد - معناه وأنواعه - ما اجتمع فيه الحقان وحق الله فيه غالب - ما  
اجتمع فيه الحقان وحق العبد فيه غالب - اختلاف الشريعة والقانون الوضعي في  
نظريهما إلى جريمة القتل والزنى .

#### الفصل الرابع

##### المحكوم عليه

الفقرة ٧٧ - ٧٩ ، الصفحة ٨٧ - ٩٠

تعريفه - شروط صحة تكليف الإنسان - اعتراض على هذه الشروط - الرد على  
هذا الاعتراض .

#### الفصل الخامس

##### الأهلية وعوارضها

الفقرة ٨٠ - ١٤٠ ، الصفحة ٩١ - ١٤٤

#### المبحث الأول

الصفحة ٩٢ - ٩٩

تعريف الأهلية - أهلية الوجوب وأهلية الأداء - الأهلية الكاملة والأهلية  
الناقصة - أدوار الإنسان بالنسبة للأهلية - دور الجنين - دور الانفصال إلى التمييز -  
دور التمييز إلى البلوغ - دور ما بعد البلوغ - ما يتمتع به الإنسان من أهلية في كل دور  
- تعليل عدم ثبوت بعض الحقوق في ذمة الإنسان مع تمتعه بأهلية الوجوب الكاملة .

#### المبحث الثاني

##### عوارض الأهلية

الصفحة ١٠٠ - ١٠١

تمهيد - أنواع العوارض - العوارض السماوية والعوارض المكتسبة - تقسيم  
المبحث إلى مطلبين .

## المطلب الأول

الموارض السماوية

الصفحة ١٠٢-١١١

أولاً - الجنون

الصفحة ١٠٢-١٠٤

تعريف الجنون - الحجز على المجنون ومتى يتم في الفقه والقانون المدني العراقي  
والقانون المدني المصري .

ثانياً - العته

الصفحة ١٠٤-١٠٥

تعريفه - أنواعه - الحجز في الفقه والقانون العراقي والمصري .

ثالثاً - النسيان

الصفحة ١٠٥

تعريف النسيان - وأثره في الأهلية

رابعاً - النوم والإغماء

الصفحة ١٠٦

أثرهما في أهلية الوجوب وأهلية الأداء

خامساً - المرض

الصفحة ١٠٦-١٠٩

المقصود بالمرض كعارض من عوارض الأهلية - مرض الموت - تعريف مرض

الموت - تصرفات المريض مرض الموت - نكاحه وطلاقه في الفقه والقانون العراقي  
والمصري .

سادساً - الموت

الصفحة ١١٠-١١١

اثر الموت في الأهلية بنوعيتها - أقوال العلماء في ذلك .

المطلب الثاني

العوارض المكتسبة

الصفحة ١١٢

أولاً - الجهل

الصفحة ١١٢ - ١١٤

الجهل لا ينافي الأهلية - قد يكون عذراً في بعض الأحوال - الجهل في دار الإسلام - الجهل المتأني من الاجتهاد الباطل والاجتهاد السائغ - الجهل بالوقائع - القاعدة التي تحكم الجهل في القوانين الوضعية - الجهل في دار الحرب وهل يعتبر عذراً مقبولاً .

ثانياً - الخطأ

الصفحة ١١٥ - ١١٦

المقصود بالخطأ - أثر الخطأ في حقوق الله وفي حقوق العباد - هل تقع تصرفات المخطيء - الراجع من أقوال العلماء في هذه المسألة .

ثالثاً - الهزل

الصفحة ١١٦ - ١١٨

تعريف الهزل - الهزل لا ينافي الأهلية بنوعيتها - الهزل يؤثر في بعض التصرفات - أثره في الإخبارات - أثره في الاعتقادات - أثره في الإنشاءات - القول الراجع فيما اختلف فيه الفقهاء في مسألة أثر الهزل في التصرفات .

رابعاً - السفه

الصفحة ١١٨ - ١٢٨

تعريف السفه - السفه لا يؤثر في الأهلية - أثره في بعض الأحكام المتعلقة بالسفيه . -



المسألة الأولى - في دفع المال لمن بلغ سفياً وأقوال العلماء في ذلك - المقصود بالرشد - أقوال العلماء في ذلك وبيان أدلتهم والراجع منها .

المسألة الثانية : الحجر على السفه - أقوال العلماء في ذلك وبيان أدلتهم والراجع منها .

المسألة الثالثة : متى يتم الحجر على السفه - أقوال العلماء في ذلك وبيان الراجع منها .

المسألة الرابعة : حكم تصرفات السفه المحجور - القاعدة والاستثناء في ذلك .

المسألة الخامسة : السفه في القانون المدني العراقي

المسألة السادسة : السفه في القانون المدني المصري .

خامساً - السكر

الصفحة ١٢٨ - ١٣٤

تمهيد - تعريف السكر - السكر بطريق مباح وما يترتب عليه - السكر بطريق محظور - ما يترتب على السكر المحظور بالنسبة لتصرفاته القولية والفعلية - أقوال العلماء في ذلك - بيان أدلتهم - القول الراجع من أقوالهم وأدلة الرجحان - حكم السكران في القوانين الوضعية ، القانون العراقي والمصري .

سادساً - الإكراه

الصفحة ١٣٤ - ١٤٤

تمهيد - تعريف الإكراه - شروط تحقق الإكراه - أنواع الإكراه - الإكراه الملجئ وغير الملجئ - هل ينافي الإكراه الأهلية ؟ - أثر الإكراه في تصرفات المكروه - القاعدة عند الفقهاء - أثر الإكراه في أقوال المكروه - ذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وبيان أدلتهم والراجع منها - أثر الإكراه في أفعال المكروه - ذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وبيان أدلتهم والراجع منها - الإكراه في القانون العراقي والمصري .



## الباب الثاني

### أدلة الأحكام

الفقرة ١٤١ - ٢٥٦ ، الصفحة ١٤٧ - ٢٧١

تمهيد - تقسيمات الأدلة - التقسيم الأول - التقسيم الثاني - مرجع الأدلة بأنواعها إلى الكتاب والسنة - مرجع السنة إلى الكتاب - ترتيب الأدلة .

### الفصل الأول

#### الدليل الأول

##### القرآن

الفقرة ١٤٥ - ١٥٢ ، الصفحة ١٥٢ - ١٦٠

تعريفه وحجيته - خواص القرآن - وجوه إعجازه - أحكام القرآن - القسم الأول من أحكامه - القسم الثاني - القسم الثالث - بيان القرآن للأحكام وأنواع هذا البيان - النوع الأول بذكر القواعد والمبادئ العامة أو ذكر الأحكام بصورة مجملة الأمثلة على ذلك - أسلوب القرآن في بيان الأحكام - دلالة القرآن على الأحكام .

### الفصل الثاني

#### الدليل الثاني

##### السنة

الفقرة ١٥٣ - ١٦٨ ، الصفحة ١٦١ - ١٧٨

تعريف السنة - السنة مصدر للتشريع - الأدلة على ذلك من الكتاب والإجماع والمعقول - تساؤل - أنواع السنة من حيث ماهيتها - السنة القولية - السنة الفعلية - السنة التقريرية - أنواع السنة من حيث ورودها إلينا - السنة المتواترة - شروط السنة المتواترة - أنواع السنة المتواترة - السنة المشهورة ، وتعريفها - سنة الأحاد وتعريفها - سنة الأحاد واجبه الاتباع ومصدر للتشريع - شروط العمل بسنة الأحاد - أقوال العلماء في ذلك - شروط المالكية لقبول سنة الأحاد - شروط الحنفية لقبول سنة الأحاد

- القول الراجع من أقوال العلماء في شروط قبول سنة الأحاد - الأحكام التي جاءت بها السنة - دلالة السنة على الأحكام .

### الفصل الثالث

#### الدليل الثالث

##### الإجماع

الفقرة ١٦٩ - ١٧٩ ، الصفحة ١٧٩ - ١٩٣

تعريف الإجماع - ما يبنى على تعريفه - حجية الإجماع - أنواع الإجماع - الإجماع الصريح : معناه ومدى حجيته - الإجماع السكوتي : معناه ومدى حجيته - أقوال العلماء في حجية الإجماع السكوتي - الراجع من أقوالهم ودليل الرجحان - اختلاف الفقهاء في مسألة على قولين - هل يجوز إحداث قول ثالث في المسألة ؟ ذكر أقوال العلماء وأدلتهم - مناقشة أدلتهم وبيان الراجع من أقوالهم - مستند الإجماع - إمكان انعقاد الإجماع - الخلاف في إمكان انعقاده - ذكر أقوال العلماء في ذلك - التفصيل في المسألة وبيان الراجع من أقوالهم - أهمية الإجماع في الوقت الحاضر وإمكان انعقاده .

### الفصل الرابع

#### الدليل الرابع

##### القياس

الفقرة ١٨٠ - ٢٠٥ ، الصفحة ١٩٤ - ٢٢٩

تعريف القياس - أركان القياس - أمثلة على القياس - شروط القياس - شروط الأصل - شروط حكم الأصل - شروط الفرع - شروط العلة - العلة والحكمة والفرق بينهما - ربط الأحكام بعلمها لا بحكمها وسبب ذلك - تعداد شروط العلة - أن تكون وصفاً ظاهراً - منضبطاً - مناسباً للحكم - متعدياً - أن تكون من الأوصاف التي لم يبلغ الشارع اعتبارها المناسبة بين الحكم والعلة - المناسب المؤثر - المناسب الملائم - أوجه الملائمة مع الأمثلة - المناسب المرسل - المناسب الملغى - مسالك العلة - أولاً : النص - ثانياً : الإجماع - ثالثاً : السبر والتقسيم - تنقيح المناط - تخريج المناط وتحقيق المناط - أقسام القياس - القياس الأولي - القياس المساوي - القياس الأدنى - حجبة القياس -

اختلاف العلماء في حجيته - ذكر أدلة القائلين بالقياس - مناقشة الأدلة وبيان القول  
الراجع - أدلة نفاة القياس -

#### الفصل الخامس

##### الدليل الخامس

##### الاستحسان

الفقرة ٢٠٦ - ٢١٦ ، الصفحة ٢٣٠ - ٢٣٥

تعريف الاستحسان - المقصود بالاستحسان في ضوء تعريفه - الأمثلة - أنواع  
الاستحسان من حيث مستنده - أولاً : الاستحسان بالنص - ثانياً : الاستحسان  
بالإجماع - ثالثاً : الاستحسان بالعرف - رابعاً : الاستحسان بالضرورة - خامساً :  
استحسان بالمصلحة - سادساً : استحسان بالقياس الخفي .

#### الفصل السادس

##### الدليل السادس

##### المصلحة المرسله

الفقرة ٢١٧ - ٢٢٧ ، الصفحة ٢٣٦ - ٢٤٤

تعريف المصلحة المرسله - المصالح المعتمدة - المصالح الملغاة - المصالح المرسله  
- حجية المصالح - اختلاف العلماء في ذلك - أدلتهم فيما اختلفوا فيه - أدلة المنكرين  
للمصلحة المرسله - أدلة القائلين بالمصلحة المرسله - أدلة القائلين بالمصلحة المرسله -  
القول الرائج - شروط العمل بالمصلحة المرسله - بعض الاجتهادات على أساس  
المصلحة .

#### الفصل السابع

##### الدليل السابع

##### سد الذرائع

الفقرة ٢٢٨ - ٢٣٤ ، الصفحة ٢٤٥ - ٢٥١

تعريف الذرائع ، أنواع الذرائع ، الأنواع التي جرى فيها الخلاف بين الفقهاء - أدلة القائلين بسد الذرائع - أدلة المنكرين لها - القول الراجع - أدلة القول الراجع - سد الذرائع والمصالح المرسلة .

## الفصل الثامن

### الدليل الثامن

#### العرف

الفقرة ٢٣٥ - ٢٤٢ ، الصفحة ٢٥٢ - ٢٥٩

تعريف العرف - العرف العملي والعرف القولي - العرف العام والعرف الخاص - العرف الصحيح والعرف الفاسد - حجية العرف - أدلة اعتبار العرف - شروط اعتبار العرف لبناء الأحكام عليه - العرف مرجع لتطبيق الأحكام - تغير الأحكام بتغير الأزمان .

## الفصل التاسع

### الدليل التاسع

#### قول الصحابي

الفقرة ٢٤٣ - ٢٤٥ ، الصفحة ٢٦٠ - ٢٦٢

تمهيد - من هو الصحابي - قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي - حجته عند العلماء - قول الصحابي الذي حصل عليه الاتفاق حجة - قول الصحابي ليس حجة ملزمة على صحابي مثله - قول الصحابي الصادر عن رأي واجتهاد هل يعتبر حجة شرعية - اختلاف الفقهاء في ذلك - القول الأول أنه حجة ملزمة وأدلة هذا القول - القول الثاني أنه ليس بحجة ملزمة وأدلة ذلك - القول الراجع .

## الفصل العاشر

### الدليل العاشر

#### شرع من قبلنا

الفقرة ٢٤٦ - ٢٥١ ، الصفحة ٢٦٣ - ٢٦٦

المقصود بشرع من قبلنا - أنواع شرع من قبلنا - النوع الأول : مشروع في حقنا - النوع الثاني : منسوخ في حقنا - النوع الثالث - غير مشروع في حقنا - النوع الرابع : ما لم يقم دليل في الشريعة الإسلامية على بقاء الأحكام السابقة أو نسخها - اختلاف العلماء في النوع الرابع - الخلاف لا يترتب عليه اختلاف في العمل والأمثلة على ذلك .

### الفصل الحادي عشر

#### الدليل الحادي عشر

##### الاستصحاب

الفقرة ٢٥٢ - ٢٥٦ ، الصفحة ٢٦٧ - ٢٧١

تعريف الاستصحاب - أنواعه - أولاً - استصحاب حكم الإباحة الأصلية - ثانياً : استصحاب البراءة الأصلية - ثالثاً : استصحاب الوصف المثبت لحكم شرعي - حجية الاستصحاب - عند الحنفية - الاستصحاب حجة في الدفع لا في الإثبات - عند الآخرين الاستصحاب حجة في الدفع وفي الإثبات - ما يلاحظ على الاستصحاب - ما ابتنى على الاستصحاب من قواعد ومبادئ .

### الباب الثالث

#### طرق استنباط الأحكام وقواعده

الفقرة ٢٥٧ - ٣٨٠ ، الصفحة ٢٧٥ - ٣٩٨

تمهيد - تقسيم الباب إلى ثلاثة فصول : الأول في القواعد الأصولية اللغوية - والثاني في مقاصد التشريع العامة - والثالث في الناسخ والمنسوخ والتعارض والترجيح .

### الفصل الأول

#### القواعد الأصولية اللغوية

الفقرة ٢٥٨ - ٣٥٨ ، الصفحة ٢٧٧ - ٣٧٧

تمهيد - هذه القواعد تتعلق بالفاظ النصوص من جهة إفادتها للمعاني - تقسيم

الفصل إلى أربعة مباحث .

### المبحث الأول

في وضع اللفظ للمعنى

الفقرة ٢٥٩ - ٢٩٩ ، الصفحة ٢٧٩ - ٣٣٠

### المطلب الأول

الخاص

الصفحة ٢٧٩ - ٣٠٤

تعريفه وأنواعه - الخاص الشخصي والخاص النوعي والخاص الجنسي  
ألفاظ الاعداد من الخاص - حكم الخاص - احتجاج العلماء بحكم الخاص في  
المسائل الخلافية وذكر مثال على ذلك - الأمثلة على الخاص من القوانين الوضعية .

### الفرع الأول

المطلق والمقيد

الصفحة ٢٨٤ - ٢٩١

تعريف المطلق والمقيد - حكم المطلق أنه يجري على إطلاقه - حكم المقيد لزوم  
العمل بموجب المقيد - حمل المطلق على المقيد - متى يحمل المطلق على المقيد ومتى لا  
يحمل - حالات الاتفاق والاختلاف بين العلماء في ذلك - ضرب الأمثلة على مواضع  
الاتفاق والاختلاف - أمثلة المطلق والمقيد في القوانين الوضعية .

### الفرع الثاني

الأمر

الصفحة ٢٩٢ - ٣٠٠

الأمر من أقسام الخاص - تعريفه - موجب الأمر واختلاف العلماء في ذلك  
الندب هو موجب الأمر عند البعض - موجب الأمر هو الوجوب عند الجمهور - قول  
الجمهور هو الراجع وأدلة ذلك - الأمر بعد النهي - اختلاف العلماء في حكم الأمر بعد

النهي وبيان الراجع من أقوالهم - دلالة الأمر على التكرار - دلالة الأمر على الفورية  
ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

### الفرع الثالث

#### النهي

الصفحة ٣٠١ - ٣٠٤

تعريف النهي - موجب النهي واختلاف العلماء في ذلك - بيان القول الراجع -  
هل يقتضي النهي الفور والتكرار - هل يقتضي النهي فساد المنهي عنه - حالات اتفاق  
واختلاف العلماء في هذه المسألة .

### المطلب الثاني

#### العام

الفقرة ٢٧٨ - ٢٩٤ ، الصفحة ٣٠٥ - ٣٢٥

تعريف العام - الفاظ العموم دخول الإناث في خطاب الذكور - اقل الجمع -  
دخول النبي ﷺ في خطاب أمته تخصيص العام ودليل التخصيص - المخصص  
المنفصل أي المستقل - أولاً : الكلام المستقل المتصل بالعام - ثانياً : الكلام المستقل  
المنفصل - ثالثاً : العقل - رابعاً : العرف - المخصص المتصل أي غير المستقل - أولاً :  
الاستثناء - ثانياً : الصفة - ثالثاً : الشرط - رابعاً : الغاية - دلالة العام - دلالة العام عند  
الحنفية قطعية - دلالاته عند الجمهور ظنية - أدلة القولين - ثمرة الخلاف في دلالة العام  
في أمرين - الأمر الأول : جواز أو عدم جواز تخصيص عام القرآن بخاص خبر الأحاد  
- الأمر الثاني : الحكم عند اختلاف حكم العام مع حكم الخاص - أنواع العام - أمثلة  
على العام وتخصيصه في القوانين الوضعية - العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب  
والأمثلة على ذلك .

### المطلب الثالث

#### المشترك

الصفحة ٣٢٦ - ٣٣٠



تعريفه - أسباب وجود المشترك في اللغة - حكم المشترك - الأمثلة - عموم  
المشترك وأقوال العلماء في ذلك - القول الأول : المنع من إرادة العموم وأدلته - القول  
الثاني : الجواز وأدلته - القول الثالث : الجواز في النفي دون الإثبات - القول الرابع .

### المبحث الثاني

اللفظ باعتبار استعماله في المعنى

الفقرة ٣٠٠ - ٣١٠ ، الصفحة ٣٣١ - ٣٣٧

أولاً - الحقيقة

الصفحة ٣٣١ - ٣٣٢

المقصود بالحقيقة - الحقيقة اللغوية ، والشرعية ، والعرفية - حكم الحقيقة .

ثانياً - المجاز

الصفحة ٣٣٢ - ٣٣٦

معنى المجاز - معنى العلاقة - معنى القرينة - أنواع العلاقة - أنواع القرينة -  
حكم المجاز - الجمع بين الحقيقة والمجاز .

ثالثاً : الصريح والكناية

الصفحة ٣٣٦ - ٣٣٧

تعريف الصريح - حكم الصريح - تعريف الكناية - حكم الكناية

المبحث الثالث

دلالة اللفظ على المعنى

الفقرة ٣١١ - ٣٣٩ ، الصفحة ٣٣٨ - ٣٥٣

المطلب الأول

الواضح والدلالة

الصفحة ٣٣٨ - ٣٤٦

أولاً - الظاهر

الصفحة ٣٣٨ - ٣٤٠

تعريف الظاهر - حكم الظاهر - ذكر بعض الأمثلة لتعريفه وحكمه .

ثانياً - النص

الصفحة ٣٤٠ - ٣٤٣

تعريفه - حكمه - الفرق بين الظاهر والنص - الظاهر والنص يقبلان التأويل - معنى التأويل - التأويل الصحيح والفساد - شروط التأويل السائغ - التأويل البعيد ومثاله - التأويل في القوانين الوضعية .

ثالثاً - المفسر

الصفحة ٣٤٣ - ٣٤٦

تعريفه ومثاله - حكمه - الفرق بين التفسير والتأويل - المفسر في القوانين الوضعية .

رابعاً - المحكم

الصفحة ٣٤٦ - ٣٤٧

تعريفه - المحكم لا يقبل التأويل ولا النسخ وتعليل ذلك ذكر بعض الأمثلة - حكمه .

مراتب واضح الدلالة - أقواها المحكم ثم المفسر ثم النص ثم الظاهر .

المطلب الثاني

غير الواضح الدلالة

الصفحة ٣٤٧ - ٣٥٣

أولاً - الخفي

الصفحة ٣٤٨ - ٣٥٠

تعريفه - أسباب الخفاء - الأمثلة على ذلك - الخفي في القوانين الوضعية - حكم الخفي .

## ثانياً - المشكل

الصفحة ٣٥٠ - ٣٥١

تعريفه - من أمثلة المشكل - من النصوص الشرعية والقوانين الوضعية - حكم المشكل .

## ثالثاً - المجل

الصفحة ٣٥٢ - ٣٥٣

تعريفه - سبب الإجمال - حكم المجل - ذكر بعض الأمثلة .

## رابعاً - المتشابه

الصفحة ٣٥٣

تعريفه - أمثلته - ملاحظات على ما ذكره علماء الأصول في تعريفه وأمثلته .

## المبحث الرابع

كيفية دلالة اللفظ على المعنى

الفقرة ٣٤٠ - ٣٥٨ ، الصفحة ٣٥٤ - ٣٦٥

## أولاً - عبارة النص

الصفحة ٣٥٤ - ٣٥٦

المقصود بعبارة النص - الأمثلة - عبارة النص في القوانين الوضعية .

## ثانياً - إشارة النص

الصفحة ٣٥٦ - ٣٦١

المقصود بإشارة النص - الأمثلة من النصوص الشرعية - الأمثلة من القوانين الوضعية .

## ثالثاً - دلالة النص

الصفحة ٣٦١ - ٣٦٣

المقصود بدلالة النص - الأمثلة من النصوص الشرعية - الأمثلة من القوانين  
الوضعية .

رابعاً - اقتضاء النص

الصفحة ٣٦٣ - ٣٦٥

المقصود باقتضاء النص - الأمثلة على ذلك - الخلاصة في الدلالات - جميعها  
تعتبر من دلالة المنطوق .

خامساً - مفهوم المخالفة

الصفحة ٣٦٦ - ٣٧٧

المقصود بمفهوم المخالفة - أنواعه - أولاً : مفهوم الصفة وأمثله - ثانياً : مفهوم  
الشرط وأمثله - ثالثاً : مفهوم الغاية وأمثله - رابعاً : مفهوم العدد وأمثله - خامساً  
مفهوم اللقب وأمثله - شروط العمل بمفهوم المخالفة - حجية مفهوم المخالفة وأقوال  
العلماء في ذلك - لا حجة في مفهوم اللقب - الخلاف فيما عدا ذلك - ذكر أقوال  
المختلفين وأدلتهم وبيان الراجح منها - ثمرة الخلاف - الأخذ بمفهوم المخالفة في تفسير  
القوانين الوضعية - الأمثلة من القوانين الوضعية على مفهوم المخالفة .

## الفصل الثاني مقاصد الشريعة العامة

الفقرة ٣٥٩ - ٣٦٦ ، الصفحة ٣٧٨ - ٣٨٥

معرفة المقاصد العامة للشريعة الإسلامية أمر ضروري لفهم نصوصها  
واستنباط الأحكام منها - المقصد الأصلي للشريعة تحقيق المصالح للعباد ودرء المفسد  
عنهم - مصالح العباد ثلاثة أنواع - النوع الأول : الضروريات معناها ، وأمثلتها ، وما  
شرع لها - النوع الثاني : الحاجيات ، معناها ، وأمثلتها ، وما شرع لها - النوع  
الثالث : التحسينات ، معناها ، أمثلتها ، وما شرع لها - مكملات المصالح - مراتب  
المصالح في الأهمية - ما يترتب على مقاصد الشريعة من مبادئ وقواعد .

### الفصل الثالث

#### تعارض الأدلة والترجيح والنسخ

الفقرة ٣٦٧ - ٣٨٠ ، الصفحة ٣٨٦ - ٣٨٩

تمهيد المقصود بتعارض الأدلة - كيفية رفعه - تقسيم الفصل إلى مبحثين

#### المبحث الأول

##### النسخ

الصفحة ٣٨٨ - ٣٩٢

معنى النسخ - وقوع النسخ - النسخ الكلي والجزئي - حكمة النسخ - النسخ والتخصيص - أنواع النسخ - وقت النسخ - ما يجوز نسخه من الأحكام وما لا يجوز - ما يجوز به النسخ .

#### المبحث الثاني

##### التعارض والترجيح

الصفحة ٣٩٣ - ٣٩٨

لا تعارض بين نصوص الشريعة المتعارض في نظر المجتهد لا في نفس النصوص - كيفية رفع التعارض - يرفع التعارض بمعرفة النسخ إن وجد - إن لم يوجد ناسخ اخذ بقواعد الترجيح - القاعدة الأولى : يرجع النص على الظاهر ومثاله - القاعدة الثانية : يرجع المفسر على النص ومثاله - القاعدة الثالثة : يرجع المحكم على ما سواه - القاعدة الرابعة : يرجع ما يثبت بعبارته النص على ما يثبت بإشارته - القاعدة الخامسة : يرجع الثابت بإشارة النص على الثابت بدلالته - القاعدة السادسة : ترجع دلالة المنطوق على دلالة المفهوم - القاعدة السابعة : الأخذ بالجمع والتوفيق - معنى الجمع والتوفيق ومتى يلجأ إليهما المجتهد وأمثلة ذلك - الترجيح بقوة الدليل - العدول عن الدليلين المتعارضين .

الباب الرابع  
الاجتهاد والتقليد  
الفصل الأول  
الاجتهاد

الفقرة ٣٨١ - ٣٨٨ ، الصفحة ٤٠١ - ٤٠٩

تعريف الاجتهاد - ما يبنى على تعريف الاجتهاد - المجتهد في الاصطلاح -  
شروط الاجتهاد - أولاً : معرفة اللغة العربية - ثانياً : معرفة الكتاب - ثالثاً : معرفة  
السنة النبوية المطهرة - رابعاً : المعرفة بأصول الفقه - خامساً : المعرفة بمواضع الإجماع  
- سادساً : معرفة مقاصد الشريعة - سابعاً : الاستعداد الفطري للاجتهاد - ما يجوز  
الاجتهاد فيه وما لا يجوز - الاجتهاد لا يتقيد بالزمان والمكان - حكم الاجتهاد - تغير  
الاجتهاد ونقضه - تجزء الاجتهاد .

الفصل الثاني  
التقليد

الفقرة ٣٨٩ - ٣٩١ ، الصفحة ٤١٠ - ٤١٣

تعريف التقليد - حكم التقليد - اختلاف العلماء في جواز التقليد - القول  
الفصل في جواز التقليد أو عدم جوازه - ذكر الأدلة على ذلك - تقليد المذاهب .

يسوغ للعمامي ان يتبع مذهباً معيناً - على مقلدة المذاهب أن يستحضروا في  
أذهانهم - أولاً : المذاهب الإسلامية مدارس فقهية لتفسير النصوص واستنباط  
الأحكام وليست هي شرائع قائمة بذاتها - ثانياً : الشريعة الإسلامية أوسع من أي  
مذهب وحجة عليه وليس أي مذهب حجة على الشريعة - ثالثاً : المسوغ لتقليد  
المذهب كونه مظنة تعريف المقلد بحكم الشرع - رابعاً : على المقلد أن يطهر نفسه من  
التعصب الذميم للمذهب الذي يقلده - خامساً : لا إلزام على المقلد باتباع جميع  
أقوال مذهبه ولهذا له أن يسأل أي عالم من غير مذهبه عن حكم الشرع في مسألة تهمة  
- سادساً : لا نضيق باختلاف المذاهب .